

الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر " تدعو حكومات دول الخليج إلى دعم مبادرات محو الأمية التقنية لتقليل نسبة البطالة بين المواطنين

القطاع الخاص يمثل الحل المناسب لتجاوز مشكلة ارتفاع نسبة الباحثين عن عمل في دول الخليج

يوليو 2005

دعت "مؤسسة الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر لمجلس التعاون الخليجي"، المعنية بالإدارة والإشراف على عمليات توفير التدريب والإمتحان للحصول على شهادة "الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر" في منطقة الخليج، مؤخراً إلى زيادة الإستثمارات الموجهة لمبادرات محو الأمية المعلوماتية في المنطقة، وذلك لتعزيز فرص توظيف الشباب المواطنين في مؤسسات القطاع الخاص.

على الرغم من معدلات النمو الإقتصادي الكبيرة التي تحققها كافة دول مجلس التعاون الخليجي، تعد مشكلة زيادة نسبة المواطنين الباحثين عن عمل أحد القضايا الهامة في المنطقة. ويتصف سوق العمل في منطقة الخليج بسيطرة العمالة الوافدة التي تشكل حوالي 30% من تعداد سكان المنطقة على وظائف القطاع الخاص. وحسب التقرير الإقتصادي الخليجي، يعمل حالياً حوالي 7.5 مليون وافد في دول المنطقة.

من جهة أخرى، يمثل انخفاض نسبة عدد المواطنين العاملين في مؤسسات القطاع الخاص، حيث تتوفر ظروف عمل مناسبة وفرص كبيرة للتطور المهني في هذا القطاع، إحدى الموضوعات الرئيسية التي تحظى باهتمام حكومات دول منطقة الخليج. وأشار تقرير الموارد البشرية للعام 2005 الذي أصدرته مؤخراً هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية "تنمية" إلى أن الوظائف المتاحة للمواطنين في مؤسسات القطاع الخاص في الإمارات ظلت عند نسبتها خلال العام 1995 والتي لم تتجاوز 2% فقط.

وقال جميل عزو، مدير عام مؤسسة "الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر لمجلس التعاون الخليجي": "أصبح الدور الذي تقوم به الحكومات في مجال خلق فرص عمل جديدة محدوداً، حيث لا توجد وظائف حكومية كافية لتلبية إحتياجات القوة العاملة المواطنة المتزايدة. إننا نرى بأن القطاع الخاص هو الحل لمشكلة البطالة في المنطقة. ومن الواضح إجماع مؤسسات القطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي عن استيعاب العمالة المواطنة التي لا تتناسب مهاراتها مع متطلبات هذا القطاع". وأضاف عزو: "على الرغم من التزام حكومات دول الخليج بتوفير وظائف لمواطنيها، تحظى العمالة الوافدة بأفضلية في سوق العمل نتيجة لانخفاض أجورها وتمتعها بمهارات تكنولوجية متقدمة. وفي هذا الإطار، يتحتم على كافة المبادرات الرامية إلى توظيف المواطنين تركيز جهودها على محو الأمية المعلوماتية. وفي ظل التحول إلى نظم المجتمع الرقمي القائم على المعرفة، سيتراد الطلب على الأشخاص الذين يمتلكون القدرة على التعامل بكفاءة مع حلول تكنولوجيا المعلومات".

وقال عزو: "بات الوقت ملائماً لاتباع استراتيجيات فعالة للإرتقاء بمهارات القوة العاملة المواطنة بغية دفع عجلة خطط توظيف المواطنين في القطاع الخاص. ويمكن أن يتسبب افتقاد الكوادر المواطنة للتأهيل التقني المناسب للعمل في هذا القطاع في عرقلة برامج التوظيف في المنطقة".

وأضاف عزو: "من خلال هذه التحديات، يجب على الأجهزة الحكومية العمل على تطوير خطط توظيف المواطنين التي تعتمدها لتتوافق مع الإحتياجات الفعلية لأسواق العمل المعاصرة. وفي ضوء انخفاض معدل انتشار مهارات الكمبيوتر نسبياً في دول الخليج مقارنة بالدول المتقدمة، يتحتم المبادرة بدمج برامج تعليم الكمبيوتر في المناهج التعليمية بالإضافة إلى إتاحة المزيد من فرص التدريب التقني أثناء وبعد الدراسة الجامعية على حد سواء".

لقد أحدثت الطفرة التقنية المعاصرة تغييراً جذرياً في كافة المجالات المهنية. حيث يحتاج العاملون في قطاع كبير من الوظائف التحلي بمهارات معلوماتية متقدمة بالإضافة إلى مرونة التوافق مع مشاريع تبني الأنظمة التكنولوجية الحديثة. من جانب آخر، يجب على المتخصصين الأكاديميين والمسؤولين العمل جنباً إلى جنب لتطوير الموارد البشرية الوطنية وتخطيط النظم التعليمية. ويتحتم أيضاً أن تلبي هذه الخطط الطلب المتزايد على مهارات معينة في قطاعات إقتصادية محددة حتى يتسنى لها القيام بدور فاعل في تحقيق الأهداف الإقتصادية.

وأضاف عزو: "بادرت غالبية دول مجلس التعاون الخليجي إلى تبني "الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر" لنشر الوعي المعلوماتي في المجتمعات المحلية. كما أنها جعلت الحصول على الرخصة إلزامياً بالنسبة للموظفين الحكوميين والمعلمين والطلاب. وتشارك

مؤسسة "الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر لمجلس التعاون الخليجي" في المشاريع الرامية إلى تزويد كافة القطاعات بمهارات تكنولوجيا المعلومات الأساسية والإرتقاء بمستقبلهم المهني."

وأوضح عزو: "تتنوع مجالات الإقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي بنسارع كبير حالياً، حيث لم تعد تعتمد بشكل رئيسي على النفط كمصدر للدخل. ويجب العمل على ضمان حصول القوة العاملة المواطنة على المهارات اللازمة لمواكبة ديناميكية أسواق العمل المعاصرة في المنطقة. وتمتلك دول الخليج فرصة سانحة للاستفادة من الطفرة الإقتصادية الحالية، وذلك من خلال الإستثمار في تطوير الموارد البشرية الوطنية بحيث تلبي احتياجات مؤسسات القطاع الخاص. وتؤكد الدراسات والأبحاث العلاقة المباشرة بين النمو الإقتصادي وزيادة الإستثمارات في الموارد البشرية."

الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر (ICDL)

تعد "الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر" معياراً قياسياً معترفاً به دولياً لتحديد مستوى إتقان مهارات مستخدمي الكمبيوتر، كما أنها تابعة لمؤسسة الرخصة الأوروبية لقيادة الكمبيوتر (ECDL) ويدعم مقر القاهرة الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو (UNESCO) عملية تطبيق برامج الرخصة في المنطقة العربية ويحظى البرنامج بإقبال واسع من قبل الهيئات الحكومية في منطقة الشرق الأوسط التي قامت بتبني هذا البرنامج أو التوصية به لرفع كفاءة إستخدام تطبيقات الكمبيوتر بين موظفيها. ويتم توفير البرنامج في أكثر من 136 دولة في 36 لغة بما فيها اللغة العربية. وتعتمد كافة هذه البرامج على منهج وأدوات قياس واختبارات موحدة. كما يتم توفير هذه البرامج من خلال أكثر من 15.000 مركز إلى جانب إصدار حوالي مليون شهادة وعقد ما يزيد عن 12.5 ملايين اختبار حول العالم منذ إطلاق البرنامج

"مؤسسة الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر في دول مجلس التعاون الخليجي: (ICDL GCC Foundation) "

تم إنشاء "مؤسسة الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر في دول مجلس التعاون الخليجي (ICDL GCC Foundation) "من قبل "الرخصة الأوروبية لقيادة الكمبيوتر (ECDL Foundation) "، وهي مؤسسة دولية غير ربحية تقوم بإدارة عمليات توفير برنامج "الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر (ICDL) "في مختلف أنحاء العالم. وتهدف هذه المؤسسة إلى تعزيز الوعي المعلوماتي والإرتقاء بمهارات التعامل مع تطبيقات الكمبيوتر لدى كافة قطاعات المجتمع في العالم. ويتولى مكتب الرخصة الجديد مسؤولية تقديم الدعم الإقليمي لجميع مراكز تدريب واختبارات الرخصة المعتمدة والمنشرة في كافة دول مجلس التعاون إلى جانب ضمان الإلتزام بمعايير الجودة الموحدة المتبعة في عمليات توفير هذا البرنامج. وتعتبر مؤسسة "الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر في دول مجلس التعاون الخليجي" هي الجهة المسؤولة حصرياً عن اعتماد مراكز توفير برنامج وإختبارات "الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر" في المنطقة إلى جانب تقديم الدعم لهذه المراكز. وتعمل المؤسسة أيضاً على الإشراف والتصديق على مشاريع تطبيق برامج الرخصة في المنطقة.